المتكاملة الأرشيفية
لمحكمة الضواحي
منذ أوائل العهد العثماني في مصر
وحتى أواسط القرن الحادي عشر
الهجري

د. إيمان محمد أبو سليم
جامعة القاهرة

المقدمة

تحوي سجلات المحاكم العثمانية المحفوظة بدار الوثائق القومية كنوزا من الوثائق التي ترتبط بالنظم القضائية والإدارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في مصر في العصرين العثماني والحديث [1]، ونتج عن انتقال هذه السجلات من مكان حفظ لآخر – قبل أن تستقر في مكانها الحالي – إلى ظهور ما يعرف بمحافظ الدشت التي جمعت فيها السجلات المفككة أو أجزاؤها أو أوراق منها.

ويتناول هذا البحث دراسة المتكاملة الأرشيفية لمحكمة الضواحي في مصر منذ أوائل العهد العثماني فيها وحتى أواسط القرن الحادي عشر الهجري، وهي المتكاملة التي تتكون الآن من سجلين تقريبا وبضعة أوراق، وكلها مشتتة الآن بين خمس محافظ دشت، مع إعداد أول فهرس موضوعي لها.

ووقع اختياري على هذه المتكاملة، لأنه لم يسبق دراستها من قبل، فقد كانت في عداد الميتة؛ لذا أردت إعادة إحيائها وإظهارها للنور ونفض الغبار عنها وكشف النقاب عن مؤسسة قضائية وتحديد موقعها في المنظومة القضائية، وبيان العلاقة بينها وبين محاكم أخطاط القاهرة المعاصرة لها.

ويهدف البحث إلى رفع الستار عن متكاملة أرشيفية مجهولة، لا يعلم أحد عنها شيئا ولم ترد أي إشارة لها في المصادر الروائية أو الدراسات الأكاديمية أو الأعمال العلمية السابقة بعد أن ضاعت وثائقها المفردة وجل سجلاتها القضائية؛ لذا طواها النسيان، حتى اندثر اسمها مما نعرفه من محاكم ذلك العصر، ولم يعد إلى الوجود إلا مع نهايات القرن التاسع عشر حينما دبت فيها الحياة مرة أخرى كهيئة قضائية ولكن في ثوب وشكل جديدين؛ مما جعلها تختلف تماما عن المرحلة الأولى من حياتها والتي عاشتها في العهد العثماني، ويرجع ذلك إلى المتغيرات التاريخية واللوائح القانونية التي صدرت في القرنين التاسع عشر والعشرين لتنظيم العمل بالمحاكم المصرية [٢] .

أيضا محاولة جمع شمل المتكاملة موضوع الدراسة وترتيبها وفقا لمبدأ المنشأ، للمساهمة في إحدى الخدمات الضرورية المنوطة بدار الوثائق القومية ألا وهي الإحاطة الجارية، التي يجب على الأرشيف القومي أن يعدها لمن يرغب في عمل أبحاث علمية جادة بتعريفه بوحدة أرشيفية لم تكن معلومة من قبل؛ على أن يتم هذا التعريف في عدة مراحل تبدأ بإخراج المتكاملة من محافظ الدشت – وهو ما يجري الآن – ثم ترتيبها تاريخيا وترقيم صفحات أجزائها وسجلاتها بأرقام جديدة كل على حدة ثم

تجليدها وكتابة بيانات صحيحة لها باعتبارها كيانًا مستقلاً بذاته، وتمنح عنوان "محكمة الضواحي" تبعا لمصدرها، ويجب أن تنتهي تلك المراحل بالإعلام بالمتكاملة من خلال نشرة الإحاطة الجارية. (٣)

كذلك يرمي البحث إلى رصد القيمة المعلوماتية لسجلات المحكمة، والتي أثبتت وجود هذه المؤسسة القضائية منذ أوائل العهد العثماني في مصر، وأنها ظلت تؤدي مهامها المنوطة بها فترات طويلة قبل أن يطويها النسيان.

وكي تتحقق الأهداف السابقة ينبغي الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- لماذا اقتصر البحث على المرحلة الأولى من حياة المحكمة وأهمل الأخيرة؟

٢- كيف انقطعت حلقة الاتصال بين مراحل أعمار المحكمة؟

٣- ما هي قيمة وأهمية المتكاملة الأرشيفية لمحكمة الضواحي؟

٤- أين موقع المحكمة في المنظومة القضائية في العهد العثماني؟

والإجابات تتضح في أمور تتعلق بحياة هذه المؤسسة التي أفرزت وثائق وسجلات على مر العصور، ولكن لم يتبق مما تركته من العهد العثماني سوى سجلين تقريبا وبضعة أوراق وكلها تمثل الآن المتكاملة الأرشيفية للمحكمة في هذه المرحلة العمرية من حياتها، وإذا كانت الوحدة غير كاملة وبها فجوات تاريخية، لكن تقاربها الزمني جعلها تسير وفقا للقواعد والمعايير المتعارف عليها حينذاك وهي نفسها التي كانـــــت تنتهجها المحاكم المعاصرة لها سواء في القاهرة أم في الثغور والأقاليم (المحافظات)؛ لذا اتسعت اختصاصات محكمة الضواحي وشملت النظر في كافة أنواع القضايا والدعاوى وتوثيق التصرفات والعقود وتسجيلها، وهو ما يختلف تماما عن طبيعة عمل المحكمة في ثوبها الجديد في العصر الحديث فصارت تتعلق بتصرفات محددة، خصص لكل نوع منها دفاتر أو سجلات ومضابط يعود أقدمها جميعا إلى سنة ١٨٨٢ م، ويتمثل في دفتر عقود زواج؛ ومنها أربعة سجلات تتعلق بموضوع

الوقف، وغيرها معد للتصديق على إمضاءات وأختام ودعاوى نفقة، وواحد يتضمن بيانات موجزة للغاية عما تم توثيقه وتسجيله فيها من عقود بيع وغيرها، وآخر لتدوين أصول الدعاوى القضائية ومعظمها طلب نفقة، ولكن نلاحظ أن أكثر مخرجاتها عددا هي دفاتر عقود الزواج والطلاق، والتي تماثل دفاتر المأذون حاليا[٤].

ولا شك أن فقد مخرجات المحكمة لأكثر من قرنين من الزمان، قد أدى إلى قطع حلقة الاتصال بين مراحل عمرها عبر العصور، لذا توجد حقبة زمنية طويلة مجهولة في حياة هذه المؤسسة، لم يصلنا منها أية ورقة، وشهدت تلك الحقبة تغيرات كثيرة في نظام القضاء المصري بعد أن أمر محمد علي باشا بإلغاء المحاكم الصغيرة بأخطاط القاهرة في ٢٠ رمضان ١٢٥٣ هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٣٨ م – باستثناء مصر الكبرى (الباب العالي) وبولاق ومصر القديمة [٥] – أيضا باتجاهه في التحديث أسس أول مؤسسة قضائية حديثة وهي "جمعية الحقانية"، وضح في لائحتها أنها لا ترتبط بالشريعة الإسلامية، أما القضايا ذات الطابع الشرعي فقد كانت تحول إلى المحاكم الشرعية [٦].

ومحكمة الضواحي من المحاكم المهمة والقديمة التي عاصرت الوجود العثماني في مصر منذ بداياته، فقد مارست عملها قبل سنة ٩٣٨ هـ [٧] / ١٥٣١ م أي مع أهم محاكم العاصمة في تلك الفترة، وهي: الصالحية النجمية، والباب العالي، وسلطان شاه، والصالح طلائع، وطولون، ومصر القديمة، وبولاق، وباب الشعرية[٨]. ولم تكن المحكمة موضوع الدراسة بمعزل عن محاكم أخطاط القاهرة، فقد كانت مثلها تخضع لإشراف قاضي القضاة، ووجدت قنوات اتصال بينها وبين تلك المحاكم، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، لكن هناك تصرفات عديدة نقلت من سجلات بعض محاكم العاصمة في السجلات القضائية لمحكمة الضواحي بعد إذن رئيسها.

ولا شك أن ما خلفته محكمة الضواحي من سجلات – للأسف ضاع جلها – يعد ثروة كبيرة، لأنه يعبر عن وجود مؤسسة قضائية متميزة، لم يكن مقرها بالعاصمة أو بأشهر ضاحيتين لها وهما بولاق ومصر القديمة اللتان شكلتا مقاطعة واحدة أديرت إداريا وماليا باعتبارهما ضاحيتين للقاهرة العثمانية وميناءين مهمين بها، لكنهما عوملتا كأخطاط بها، وكان في كل منهما محكمة خضعت لإشراف قاضي عسكر أفندي[٩]، والذي تبعت لرئاسته أيضا محكمة الضواحي التي كانت ذات طابع خاص، إذ كان مقرها الرئيسي بجزيرة الفيل عند بولاق؛ لذا عرفت باسم "محكمة جزيرة الفيل" أو "محكمة جزيرة الأفيلة بضواحي مصر البحرية" أو "محكمة جزيرة الأفيلة من الضواحي" أو "المحكمة الشرعية بناحية جزيرة الفيل بالضواحي"[١٠]، أيضا وجدت إلى جانبها محاكم صغيرة بكافة ضواحي القاهرة بواقع محكمة في كل ضاحية، مثلما يتضح من النصوص الآتية:

– "بناحية بركة الحاج الشريف / هذا فصل ثبوت وقف .... صدر وسطر بالمحكمة الشرعية المطهرة المرضية بناحية بركة الحاج الشريف بضواحي مصر المحمية مضمونه ثبت لدى متوليها ...."[١١].

– "الحمد لله رب العالمين ثم في تاريخه بجزيرة الفيل بين يدي سيدنا الحاكم الحنفي المشار اليه فيه اقر...."[١٢]

– "لدى الحاكم الحنفي بناحية الوايلي .... ادعى ...."[١٣].

ويبدو أن محكمة جزيرة الفيل كانت لها الصدارة على كافة محاكم الضواحي – مثلها في ذلك مثل العلاقة بين محكمة الباب العالي وبقية محاكم أخطاط العاصمة[١٤]؛ لذا لم تقتصر السجلات القضائية للمحكمة على تدوين الوثائق الصادرة عنها، لكنها اشتملت أيضا على مواد صادرة عن محاكم الضواحي الأخرى نقلا من سجلاتها أو من دفاتر شهودها[١٥]، وذلك بعد عرضها على رئيس المحكمة

بها لإقرار تلك المواد، وأخذ إذنه (إذن حكمي) بقيدها أو ما عرف بـــ "تنزيل" في سجلات محكمة الجزيرة، والتي صارت جامعة للوثائق الصادرة عنها وعن محاكم الضواحي الأخرى؛ ومن النصوص الدالة على ذلك ما يلي:

– "هذه صورة وقف الحاج .... من ناحية الزيات بالضواحي نزلت في هذا السجل باذن حكمي مضمونها / هذا كتاب وقف شرعي .... صدر الاشهاد به بالمحكمة الشرعية بناحية الزيات بالضواحي سطر ما مضمونه بين يدي متوليها .... خليفة الحكم العزيز بالضواحي" (١٦).

– "الحمد لله رب العالمين / هذه صورة نقلت من دفتر شهود ناحية جزيرة الفيل بالضواحي مضمونها انه بجزيرة الفيل / اقر .... (١٧).

والمعروف أن الشهود العدول مقرهم داخل المحكمة، ولكن من مهامهم أيضا الانتقال إلى موقع الأحداث للتحقيق والمعاينة عما يرد إلى القاضي من وقائع ودعاوى وشكاوى عليهم أن يدونوها في دفاتر خاصة بهم تعرف بـــ "دفتر شهود" ، تعد للعرض على قاضي المحكمة ضبطا للواقع، ليراجعها ويقر ما فيها، ويأذن بقيد موادها في سجلات المحكمة (١٨) ، ومثال ذلك:

– " الحمد لله رب العالمين تم في تاريخه تنزيل من دفتر شهود الناحية / اصدق"(١٩).

ووجدت قنوات اتصال تربط بين محكمة جزيرة الفيل وبقية محاكم الضواحي من جهة وبينها وبين محاكم القاهرة من جهة أخرى؛ للاستشهاد بتصرفات سابقة صادرة عنها، أو لنقل صور منها في سجلات محكمة الجزيرة بعد إذن نائبها الحنفي، ومثال ذلك:

– "صورة فصل متعلق بالوقفية المسطرة بظاهر هذه الورقة مكتتب بمحكمة الجامع الحاكمي نزلت هنا باذن حكمي من مضمونه بين يدى الشيخ ...." (٢٠)

– ".... وما هو قرض شرعي مكتتب له عليه بسجل محكمة جامع الزاهد ...." [٢١].

ويبدو أن تبعية محكمة جزيرة الفيل لنيابة بولاق منذ النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري (١٧ م) [٢٢]، قد أثرث سلبا عليها حتى انهارت أمام منافستها هناك؛ لذا ألغيت المحكمة بالجزيرة وضمت أعمالها إلى محكمة الجامع الزيني ببولاق؛ بدليل عدم وجود أي إشارة لمحكمة الجزيرة فيما بعد في وثائق المحاكم المعاصرة لها، والتي أعلنت عن أسماء أماكن كثيرة بالجزيرة باعتبارها ضاحية دون ذكر لأي محكمة بها وقتئذ، فيقال: ".... (ناحية) جزيرة الأفيلة بضواحي مصر البحرية" [٢٣]، وظلت الجزيرة محتفظة باسمها الأصلي "جزيرة الفيل (الأفيلة)"، الذي اشتهرت به منذ وجودها، وحتى بعد تغييره منذ القرن الثاني عشر الهجري (١٨ م) إلى "جزيرة الشيخ بدران" وهو اسمها الحالي التي ما زالت تعرف به إلى يومنا هذا نجد أن الوثائق تشير إليها باسمها الأصلي "جزيرة الأفيلة المعروفة الآن بجزيرة الشيخ بدران بضواحي مصر المحروسة وبولاق القاهرة"[٢٤].

أولاً– حدود الدراسة:

أ– الحدود الزمنية

يقتصر البحث على المرحلة الأولى من حياة محكمة الضواحي، وهي التي عاشتها في العصر العثماني، وأفرزت خلالها وثائق وسجلات كثيرة لم يتبق منها الآن سوى سجلين وبضعة أوراق، وجميعها تكون المتكاملة الأرشيفية المتعلقة بالمحكمة، وتنحصر تواريخها في الفترة من ١٦ صفر سنة ٩٦٦ هـ / ٢٨ نوفمبر ١٥٥٨ م إلى غاية ربيع الآخر ١٠٣٩ هـ / ١٩ نوفمبر ١٦٢٩ م، وتوجد بها فجوات تاريخية تتمثل في الآتي:

- ٢٦ صفر ٩٦٦ – ٢٣ شوال ٩٧٦ هـ / ٨ ديسمبر ١٥٥٨ – ١٨ يوليو ١٥٦٠ م.
- ٢٦ شوال ٩٦٧ – ١٢ ذي الحجة ٩٦٨ هـ / ٢١ يوليو ١٥٦٠ – ٢٤ أغسطس ١٥٦١ م.
- ١ ربيع الأول ٩٦٩ – ٢٣ جمادى الآخرة ٩٧٩ هـ / ٩ نوفمبر ١٥٦١ – ١٢ نوفمبر ١٥٧١ م.
- ٢٦ جمادى الآخرة ٩٧٩ – آخر صفر ١٠٣٨ هـ / ١٥ نوفمبر ١٥٧١ – ٢٨ أكتوبر ١٦٢٨ م.

ب– الحدود المكانية

إن ما وصلنا من مخرجات المحكمة في العهد العثماني يمثل المتكاملة الحالية لها، وهي تتعلق بالضواحي الواقعة خارج العاصمة في شمالها؛ لذا أطلق عليها "الضواحي البحرية" والتي تتمثل في النواحي الآتية: جزيرة الفيل [٢٥] – بركة الحاج الشريف [٢٦] – المرج [٢٧] – الزيات [٢٨] – شبرا الخيمة [٢٩] – الزاوية الحمرا بشبرا [٣٠] – دمنهور [٣١] – بلقس (بلقص) [٣٢] – الأميرية [٣٣] – الوايلي [٣٤] – المطرية [٣٥] – الخصوص عين شمس [٣٦] – منية نما [٣٧] – منية صرد (سرد) [٣٨] – قبة الغوري (القبة أو قبة الملقة) [٣٩] – منية حلفا [٤٠] – كوم السمن [٤١] – بمتيت [٤٢] – كوم الهوى [٤٣] – منرطاي [٤٤]، وتأتي في الصدارة محكمة جزيرة الفيل عند بولاق فهي أهمها جميعا وأكبرها نظرا لموقعها الجغرافي خارج أهم ميناء نيلي في القاهرة آنذاك وهو بولاق.

ثانيًا- منهج الدراسة

يعتمد هذا البحث على الشق الأول من المنهج التاريخي وهو الجانب التحليلي، الذي يطلق عليه أيضا المنهج الوثائقي، ويتضمن وصف المتكاملة الأرشيفية لمحكمة الضواحي بحصر عدد سجلاتها وأوراقها الحالية وتحديد مصدرها أو منشئها وتواريخها وبيان قيمتها المعلوماتية باعتبارها شواهد تاريخية [٤٥] وتطبيق قواعد الوصف الأرشيفي عليها، ويلي ذلك فهرس موضوعي موجز للمتكاملة أو الوحدة، ليكون أول أداة بحث لها، ويعين الباحث في الوصول إلى ما يريده بسهولة.

ثالثًا- المتكاملة الأرشيفية لمحكمة الضواحي (دراسة أرشيفية دبلوماتية):

أ – التعريف بالضواحي

الضاحية: هي الناحية الظاهرة خارج أسوار المدينة، والجمع "الضواحي"[٤٦] وتتسع مع الزيادة السكانية والامتداد العمراني ببناء المنشآت المتنوعة وغرس الأشجار والحدائق وإعداد المتنزهات، وكانت الضواحي الواقعة خارج القاهرة في العهد العثماني ترتبط بأنشطة اقتصادية تعتمد على المنتجات الريفية؛ لذا استقرت فيها أسواق الغلال والخضراوات والفاكهة في مناطق قريبة من أبواب المدينة، واستغلت المساحات الشاسعة من الأراضي الفضاء بها في تخزين وتعبئة وشحن منتجات الريف، مثل "ميدان الغلة" خارج باب الشعرية الذي كان أحد الأسواق الرئيسية للغلال على حدود القاهرة. كما اتخذت الضواحي مقرا للأنشطة الصناعية التي يمكن أن تسبب أضرارا أو تحدث تلوثا أو إزعاجا داخل المدينة ، وأيضا تحتاج إلى مساحات فضاء واسعة، مثل المدابغ التي تم نقلها إلى أطراف العاصمة حوالي سنة ١٦٠٠ م بعد زيادة عدد سكان القاهرة، حتى لا تؤذيهم الروائح الكريهة التي تفوح من الجلود،

كما أنها تحتاج إلـــــى أماكن كبيرة مفتوحة لتجفيفها بعد غسلها. كما انتشرت في الضواحي معاصر الزيوت وورش النجارة وغيرها من الأنشطة بغرض تنميتها؛ مما أدى إلى تكوين مراكز اقتصادية ثانوية في ضواحي القاهرة مماثلة للمراكز الاقتصادية الرئيسية بالعاصمة، ولكن بصورة مصغرة، وهكذا صارت الضواحي مناطق للسكن الشعبي، واستقر بها من هم من أصل ريفي أو بدوي ليكونوا بالقرب من أعمالهم؛ لذا نقلوا إليها عاداتهم الريفية وأساليبهم الحياتية، ومثلت التركيبة الاجتماعية لهم انعكاسا لحالتهم الاقتصادية المتدنية مقارنة بسكان القاهرة، وعكس ذلك فقد أدى انتشار المساحات الواسعة من الأراضي بالضواحي إلى استغلال الأمراء والأثرياء وأصحاب النفوذ لهذه الأراضي في تشييد القصور والبيوت الفخمة للإقامة فيها عند التنزه خارج القاهرة، علاوة على الحدائق الغناء والمتنزهات الواسعة[٤٧]، إلى جانب حيازتهم الالتزامات الكبيرة والعقارات التي استثمروا فيها أموالهم كما عقدوا صفقات تجارية لزيادة أرباحهم ومدخراتهم[٤٨] .

ب – الدراسة الأرشيفية للمتكاملة:

١ – المنشأ

المتكاملة الأرشيفية (موضوع الدراسة) هي: كل ما وصلنا من مخرجات محكمة الضواحي في مصر في العهد العثماني، فقد وجدت محكمة في كل ضاحية خارج القاهرة لكن أهمها وأكبرها تلك التي كانت بجزيرة الفيل عند بولاق، وهي المحكمة التي تبعت نيابة بولاق [٤٩] منذ النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري (١٧م) مما أثر بالسلب عليها، حتى انتهى أمرها وانضمت مهامها إلى محكمة الجامع الزيني ببولاق، وبعد ذلك تغير اسم الجزيرة في القرن الثاني عشر الهجري (١٨ م)، وأطلق

عليها "جزيرة الشيخ بدران" وهو اسمها الحالي الذي مازالت تعرف به حتى يومنا، لكنها ظلت أصلا محتفظة باسمها الأصلي حتى في القرن الثالث عشر الهجري (١٩م).

وقد أدى ضياع ما أفرزته المحكمة طوال قرنين من الزمان إلى استحالة تتبع تاريخها الإداري، لما شهدته تلك الحقبة الطويلة من تغيرات كثيرة في نظام القضاء طبقا لأوامر ولوائح عديدة [٥٠] .

٢ – اختصاصات محكمة الضواحي:

تشير الوثائق المقيدة بالمتكاملة موضوع الدراسة إلى حقائق مهمة مغزاها أن محكمة الضواحي كانت – كمحاكم الثغور – على اتصال إداري كامل بالديوان العالي [٥١]، لذا تفيض سجلاتها القضائية بالأوامر الإدارية الصادرة عن الديوان والموجهة إلى قاضي المحكمة أو هو والكشاف بالضاحية للإلزام بتنفيذها، مثل ضرورة القبض على المفسدين وقطاع الطرق هناك [٥٢]، أو متابعة عمليات الكشف على الدرك وتأمينها [٥٣]، وأيضا إجراءات مسح الأراضي الموقوفة بها وتسجيلها في سجلات المحكمة [٥٤].

وكانت المحكمة تقوم بعملها كهيئة قضائية، فتنظر في كافة الدعاوي وكل ما يتعلق بالأحوال الشخصية والقضايا المدنية والجنائية، بالإضافة إلى توثيق التصرفات والعقود المختلفة كالوقت والعتق والخلع والإيجار والبيع وتسجيلها في سجلاتها [٥٥] مثلها في ذلك مثل بقية المحاكم العثمانية، كما اختصت – كغيرها من محاكم الثغور والأقاليم [٥٦] – بالنظر في أمور التركات والمواريث وتنصيب الأوصياء على القصر وتوزيع الأنصبة الشرعية والإشهاد على المريض مرض الموت، وغيرها [٥٧] مما كان يعد من أهم اختصاصات كل من محكمتي القسمة العسكرية والقسمة العربية بالعاصمة[٥٨] .

أيضا اختصت محكمة جزيرة الفيل – باعتبارها أكبر وأهم محاكم الضواحي– بالكشف على القتلى، لتحديد أسباب الوفاة والتقصي عنها والتحقيق فيها، وهي مسئولية الحاكم الشرعي (القاضي الحنفي) بالمحكمة، والذي وجب عليه معاينة الجثمان جيدا للتأكد من الوفاة وتقرير حالتها هل فيها شبهة جنائية أم قضاء وقدر، ولا يتم دفن الجثة إلا بتصريح منه. [٥٩] وإذا ما قارنا بين كل من محكمة الجزيرة بالضواحي ومحكمة الباب العالي بالقاهرة، وانفراد كل منها بهذه الأمور الخاصة بالطب الشرعي [٦٠]، لتأكدنا من أن محكمة جزيرة الفيل كانت لها الصدارة على كافة محاكم الضواحي البحرية كما كان حال محكمة الباب العالي في العاصمة.

وكانت محكمة الضواحي – كمثيلاتها من المحاكم العثمانية – تعمل بصفة يومية حتى لا تتعطل مصالح الناس، لكنها لا تعمل في الأعياد الدينية والمناسبات الاجتماعية كالاحتفال بوفاء النيل[٦١].

٣ – مكونات المتكاملة الأرشيفية وطريقة التدوين فيها

المتكاملة الأرشيفية المتعلقة بمحكمة الضواحي في العصر العثماني تتكون الآن من سجلين تقريبا وعدة ملازم وأوراق، والجميع كان مشتتا بين خمس محافظ دشت، والمحفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، ويمكن بيان أبعاد تلك المكونات فيما يأتي:

رقم محفظة الدشت	أبعاد الصفحة بالسنتيمتر	عدد صفحات كل مكون (سجل أو أقل)	أرقام الصفحات بداخل المحفظة	الفترة التاريخية
١	٢٢ × ١٦	ملزمة تتكون من ١٢ صفحة	٢٠٧ – ٢١٨	١٦ – ٢٥ صفر ٩٦٦ هـ.
٥٢	٢٢ × ١٦	٤	٤٢١ – ٤٢٤	٢٤ – ٢٥ شوال ٩٦٧ هـ.
٥٣	٢١ × ١٥,٧	٩٠ (سجل)	٧٣٥ – ٨٢٤	١٣ ذي الحجة ٩٦٨ – ٢٩ صفر ٩٦٩ هـ .
٧٤	٣١ × ٢١,٥	٢	٥٦٩ – ٥٧٠	٢٤ – ٢٥ جمادى الآخرة ٩٧٩ هـ.
١٤٦	٢٠,٥ × ١٥,٥	سجل كامل يتكون من ١٥٦ صفحة	١ – ١٥٦	١ ربيع الأول ١٠٣٨ – غاية ربيع الآخر ١٠٣٩ هـ .

وهكذا نجد أن المتكاملة لم تأخذ أرقاما أو أكوادًا للآن، ورغم وجود فجوات تاريخية صغيرة أو كبيرة بداخل هذه الوحدة، فإن ذلك لا يقلل من قيمتها؛ لأنها تحوي صور الوثائق الصادرة عن محكمة الضواحي في ذاك العهد، وسواء أكانت الوثائق موجزة أم طويلة تشغل أكثر من صفحة بالسجل [٦٢]، فكلها تتفق في اكتمال أركانها الرئيسية وهي: المتصرف القانوني – الموضوع – التاريخ الزماني، وجاء التسجيل فيها تاريخيا ولكن بشكل غير منتظم في الغالب تبعا لبعد أو قرب الضاحية من جزيرة

الفيل، لذا فقد يتم تقييد الوثائق في السجل بصفة يومية أو كل بضعة أيام[٦٣]، ويكتب تاريخ اليوم أولا ثم تدون الوثائق الصادرة عن المحكمة أو التي تم نقلها في السجل من دفاتر شهود محاكم تلك الضواحي، وقد يرد التاريخ مفصلا – كالمعتاد في السجلات القضائية – باليوم والشهر والسنة بالتقويم الهجري، أو يأتي بشكل مختصر بالغاية، مثل: "سابعه" – "ثاني شوال" – "رابع عشر ربيع الثاني"[٦٤].

٤ – الوصف الأرشيفي:

– التعريف بالمادة الموصوفة (بيان الهوية):

رمز الإرجاع * : ج.م.ع / د.و / د.و.أ / م.د / أرقام ١، ٥٢، ٥٣، ٧٤، ١٤٦.

العنوان: محكمة الضواحي.

- التواريخ القصوى: ١٦ صفر ٩٦٦ – غاية ربيع الآخر ١٠٣٩ هـ . (بها فجوات تاريخية وهي: ٢٦ صفر ٩٦٦ – ٢٣ شوال ٩٧٦ هـ، ٢٦ شوال ٩٦٧ – ١٢ ذي الحجة ٩٦٨ هـ، ١ ربيع الأول ٩٦٩ – ٢٣ جمادى الآخرة ٩٧٩ هـ، ٢٦ جمادى الآخرة ٩٧٩ – آخر صفر ١٠٣٨ هـ.)
- مستوى المادة الموصوفة: صور وثائق مقيدة بسجلات المحكمة في العهد العثماني، وهي مشتتة الآن بين ثنايا خمس محافظ دشت.
- مدى ونوع المادة الموصوفة: سجل كامل، وجل آخر، وثماني عشرة صفحة متبقية من ثلاثة غيرها.
- مسار المادة الموصوفة (السياق).
- المصدر: محكمة الضواحي.

- تاريخ المنشأ: انتشرت الضواحي شمال شرق بولاق خارج القاهرة في العهد العثماني، واستقرت في كل منها محكمة واحدة، وترأست الجميع محكمة جزيرة الفيل عند بولاق، فقد كانت لها الريادة والصدارة؛ لذا أطلق عليها أيضا "محكمة الضواحي البحرية " أو "محكمة جزيرة الأفيلة (الفيل) بضواحي مصر البحرية"، وباشرت عملها مع أوائل ذلك العهد، ومع امتداد الزحف العمراني تبعت محكمة الجزيرة نيابة بولاق منذ أواخر القرن ١١هـ/ ١٧م، لكن يبدو أن شهرة بولاق طغت عليها؛ لذا انضمت اختصاصات المحكمة بجزيرة الفيل إلى محكمة الجامع الزيني ببولاق، ومنذ أواخر القرن ١٢هـ/ ١٨م تغير اسم الضاحية إلى "جزيرة الشيخ بدران" الذي اختصر فيما بعد إلى "جزيرة بدران" بشبرا وهو اسمها الحالي.
- تاريخ الحفظ أو الوصاية: يبدو أن سجلات محكمة الضواحي –التي ترجع في المنشأ إلى فترة ما قبل الوجود العثماني بمصر– كانت محفوظة مع الوديعة الأرشيفية للمحاكم العثمانية بداخل خزينة السجلات العامرة بمحكمة الباب العالي بالقاهرة؛ بدليل مصاحبتها لتلك الوديعة أثناء تنقلها من مكان حفظ لآخر، لكن ضاعت جل سجلات المحكمة موضوع الدراسة أثناء عمليات النقل، وجمع الباقي منها كأوراق وأجزاء مفككة، ووضع بداخل محافظ الدشت التي تضمنت كل ما تفكك من سجلات قضائية تعود إلى فترة العهد العثماني وأوائل الحديث، والتي انتقلت بعد ذلك لتحفظ في المحكمة الشرعية العليا بالحلمية الجديدة ثم إلى محكمة الأحوال الشخصية بشبرا ثم إلى مصلحة التوثيق والشهر العقاري بشارع

رمسيس، حتى استقرت للحفظ النهائي داخل دار الوثائق القومية برملة بولاق بالقاهرة.

- المصدر المباشر للاقتناء: إن المتكاملة الأرشيفية لمحكمة الضواحي الموزعة بين خمس محافظ دشت تحفظ بشكل نهائي بدار الوثائق القومية بموجب القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤.

– المحتوى:

- المحتوى الموضوعي للوحدة: تحوي سجلات محكمة الضواحي صور الدعاوى القضائية والوثائق الصادرة عنها خلال فترة الحكم العثماني لمصر، وهذه الدعاوى إما جنائية كالقتل، أو مدنية كالمنازعات. أما التصرفات والعقود المختلفة فهي تتعلق بالمعاملات المتنوعة من وقف وعتق وخلع وبيع وزواج ... وغيرها، أيضا تتضمن السجلات عددا من الأوامر الإدارية الموجهة إلى المحكمة لتنفيذها، علاوة على تعيينات القضاة بها.
- معلومات التقويم والاستبعاد: حفظ دائم.
- تغييرات التراكم: كانت هذه المتكاملة في عداد المفقود، لذا لم ترد عنها أدنى إشارة في أي مصدر روائي من قبل.
- نظام الترتيب: المتكاملة مبعثرة بداخل خمس محافظ دشت، لذا لا يوجد ترتيب لها.

– الإتاحة والاستخدام:

- الوضع القانوني: المتكاملة بداخل محافظ الدشت المحفوظة للأبد بدار الوثائق القومية طبقا للقانون رقم ٣٥٦لسنة ١٩٥٤.

- شروط الإتاحة: المتكاملة بداخل محافظ الدشت، المتاحة للباحثين منذ أن كانت مودعة بمصلحة التوثيق والشهر العقاري بشارع رمسيس.
- شروط النشر: تسمح الدار بالنشر والنسخ بعد الحصول على تصريح منها.
- اللغة والخط: الوثائق والدعاوى المقيدة بسجلات محكمة الضواحي كلها مكتوبة باللغة العربية، ومعظمها مدون بخط رقعة بشكل سريع جدا ونادر أو منعدم النقط، لذا فهو رديء للغاية صعب القراءة، وبعضها مكتوب بخط نسخ جميل واضح. أما الأرقام فإن جلها مدون بخط السياقت المختزل المستخدم في الحسابات والأمور المالية، لذا فهو صعب القراءة يحتاج إلى ممارسة وخبرة طويلة لتحديد الأرقام بشكل صحيح. كما تحوي السجلات عددا من الأوامر الإدارية مدونة باللغة التركية هي وقليل من تذاكر تعيين قضاة المحكمة.
- الخصائص المادية: ورق سجلات المحكمة موضوع الدراسة صناعة محلية، وهو سميك خشن الملمس، لونه يميل للاصفرار لقدمه.
- وسائل الإيجاد: لا توجد.

– المواد ذات الصلة:

- مكان الأصول: الوثائق المقيدة بسجلات محكمة الضواحي في العهد العثماني، كلها صور أصولها مفقودة.
- النسخ المتاحة: لا توجد أي نسخ مفردة من أصول وثائق المحكمة، لكن وصل إلينا صورها المدونة بالسجلات القضائية المتبقية من مخرجات المحكمة في العهد العثماني، والمشتتة بين محافظ الدشت.

- المواد ذات الصلة بالدار: لا توجد سوى إشارات بسيطة إلى محكمة الضواحي بقليل من الوثائق المدونة بسجلات الوديعة الأرشيفية لمحاكم أخطاط القاهرة في العصر العثماني.
- المواد الوثائقية ذات العلاقة في أماكن حفظ أخرى: لا يوجد.
- منشورات اعتمدت على الوثائق: لا يوجد.

ج – الدراسة الدبلوماتية:

– الخصائص الخارجية:

– طريقة إخراج السجلات:

١– مادة الكتابة

أوراق سجلات محكمة الدراسة صناعة محلية لا يتضح فيها أي أثر لعلامة مائية، والأوراق سميكة وخشنة الملمس ولونها، أصفر لقدمها.

٢– الحبر

استخدم الحبر الأسود القاتم في كتابة الوثائق المقيدة بسجلات محكمة الضواحي، وجاء الحبر غزيرا في عدة صفحات؛ مما أدى إلى امتلائها ببقع بنية نتجت من تفاعل الحبر مع الرطوبة التي تعرضت لها السجلات أو البقايا المودعة بداخل محافظ الدشت، لذا فإن بعض صفحاتها مرقم بحبر أحمر حديث على يد موظفي وزارة العدل؛ لغرض واحد وهو حصر محتويات كل محفظة، لكنهم أهملوا ترقيم الكثير والكثير من تلك الصفحات، وهكذا نجد جزءًا من متكاملة الدراسة مرقم الصفحات بحبر أحمر، وغيره لا يحمل أي رقم، وهو المتمثل في السجل الكامل المتبقي من المتكاملة، ونظرا لتفككه قامت الباحثة بترقيمه وفقا لترتيبه السليم.

٣- الخط

جل وثائق وحدة محكمة الضواحي مدون بخط الرقعة بشكل صغير الحجم جدا وبطريقة سريعة؛ لذا فهو رديء للغاية صعب القراءة، خاصة مع ندرة النقط أو انعدامها بالمرة. وبعضها مكتوب بخط نسخ جميل والمدون به أيضا معظم التواريخ وكثير من تعيينات القضاة مع صفحة عنوان سجل المحكمة. واستعمل الخط الديواني بندرة في كتابة قليل من التواريخ. أما السياقت فقد دونت به الأرقام. [٦٥] أيضا كتبت كثير من الكلمات والتواريخ بشكل مختزل كحذف حروف من الجار والمجرور (بتاريخ) الوارد بالشكل الآتي: "بتخ"[٦٦]، ونفس الشيء مع أرقام أو فواصل بالتواريخ، مثل: "سنة ١٣٨"، "سنة ١٣٩"، "١٠٩ رمضان المعظم قدره"[٦٧]، وصوابه حسب الترتيب السابق: (سنة ١٠٣٨)، (سنة ١٠٣٩)، (٩ – ١٠ رمضان المعظم قدره).

٤- السطور:

تألفت معظم الوثائق بمتكاملة الدراسة من بضعة سطور مستقيمة، وجاءت طور الوثيقة متوالية بدون وقفات أو فواصل بين الجمل أو العبارات، وانتظمت نهايات السطور بمد حرف الشين بكلمة "شهوده" أو "شهود الحال" بآخر كل وثيقة. ولم يترك الكاتب أي مسافة بين وثيقة وأخرى للفصل بينهما وإذا لاحظ أي هامش أو فراغ بسيط أو كبير، يملؤه بخطوط وأقواس متتالية ومتداخلة [٦٨] وإن وجد صفحة أو أكثر بيضاء بالكامل خالية من الكتابة، يلجأ إلى شغلها كلها بعبارة: "بياض صحيح"، ويكررها بشكل متداخل ومتقاطع، ويحوطها برسم خطوط وأقواس بالشكل الآتي:

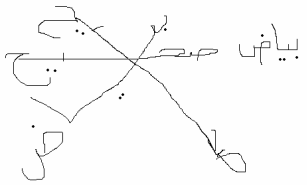

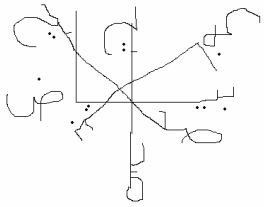

حتى يضمن عدم إضافة أي نصوص مزورة للسجل.

٥– الترقيم والترتيب

لم تكن سجلات المحكمة مرقمة في بداية الأمر، ثم قام موظفو وزارة العدل بترقيم كثير من صفحات محافظ الدشت لحصر محتويات كل محفظة، ونتج عن عدم دقة الترقيم أخطاء كما في محفظة ٥٣ ص (٧٨١)، التي أخذ ظاهرها رقم (٧٨٨)، وواصل المرقم التسلسل العددي للصفحات التالية لها تبعا للخطأ. أما السجل الوحيد الكامل الذي وصلنا من هذه الوحدة الأرشيفية، فإنه لم يكن مرقما بداخل محفظة رقم ١٤٦ لذا أعطته الباحثة أرقاما مسلسلة تبدأ من (١) وتنتهي ب ١٥٦ وفقا لترتيبه السليم خشية ضياع جزء منه لأنه مفكك.

٦– صفحة عنوان السجل

إن وجود صفحة عنوان سجل أي محكمة قد تكون بمثابة الروح له، وقد لا تمثل له أدنى فائدة إذا أغفلت اسم المنشأ، خاصة إن لم يرد عنه أي بيان بداخل السجل، وهكذا يصعب بل قد يستحيل تحديد المصدر؛ وبالتالي يفقد السجل هويته حتى ولو كان سليما كاملا ومجلدا.

وقد أسعدني الحظ – بتوفيق من الله عز وجل – في العثور على سجل كامل من المتكاملة الأرشيفية لمحكمة الضواحي في العهد العثماني، والذي اكتملت قيمته في احتفاظه بصفحة عنوانه التي تزخر بمعلومات جديدة وحقائق متميزة، يأتي في مقدمتها ما يؤكد وجود محكمة الضواحي في ذلك العصر، وهي المؤسسة القضائية التي طواها النسيان حتى اندثر اسمها وسقطت من عداد المحاكم القضائية المعروفة لدينا، ويزيد من أهمية عنوانه ما جاء فيه من تعريف بكل من قاضي قضاة مصر حينذاك ونائبه الحنفي بالمحكمة (رئيسها)، يسبق اسم لكل منهما العديد من ألقابه الفخرية، أيضا يحدد تاريخ بداية القيد بالسجل، وتتألف صفحة العنوان من خمسة أسطر على شكل حردة المتن، وتقرأ كالآتي:

– "جدد هذا السجل المبارك في زمن مولانا شيخ مشايخ الإسلام اعلم العلما الاعلام مميز الحلال من الحرام اشرف / السادة الموالى العظام مولانا احمد افندى قاضي القضاة بمصر المحروسة يومئذ دامت فضايله امين على يد نايبه بالضواحى/ البحرية هو جمال قضاة الاسلام كمال ولاة الانام مولانا محمد افندى بن عبد الباقي الحنفي في غرة شهر ربيع الاول من شهور سنة / ثمان وثلاثين والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل صلاة وازكى تحية ولا حول ولا قوة الا / بالله العلى العظيم / امين".

٧– الأختام

وجود الأختام على الوثائق والسجلات يكسبها الصحة القانونية، والمعروف أن العصر العثماني كثر فيه استعمال الأختام، وحرص جل القضاة على استهلال أختامهم بعبارات دعائية؛ منها " وما توفيقي إلا بالله"، "رب سهل أمور"، وكان أكثر أشكالها شيوعا هو الشكل البيضى أو المثمن، وجاء الختم في مواضع عديدة بالسجل كصفحتى عنوانه وختامه أو عند كتابة تعيينات القضاة الجدد سواء أكانوا قضاة القضاة أم نوابهم الأحناف بالمحكمة [٦٩].

ووردت بصمة ختم القاضي الحنفي بمحكمة الضواحي بأعلى أو بأسفل قرار تعيينه وجلوسه بالمحكمة بعد كتابة التاريخ، وقد يسبقها ختم المعزول، وتميزت هذه الأختام بأشكالها البيضية أو المثمنة، وجاءت كتاباتها محفورة فيها، وسبقت اسم القاضي وتبعته عبارات دعائية كالآتي:

– "يا عالما بحالى / احمد بن خير الدين المرصفى / عليك اتكالي" [٧٠]

– "رضيت بما قسم الله لى / الفقير محمد بن عبد الباقي / وتوكلى على خالقي"[٧١]

وانتهى كل سطر بالختم بالياء الراجعة كحد فاصل بين السطر وما يليه.

– الخصائص الداخلية:

١– اللغة

الوثائق المقيدة بالسجلات موضوع الدراسة، كلها مكتوبة باللغة العربية، لكنها ركيكة – مثل: "فشالوا عنه التراب ونقلوه" [٧٢]، "بتقضى عدها من مطلقها عطا الصعيدى التقضى الشرعى" [٧٣]، والتركية استخدمت – أحيانا – في تدوين قرارات أو تذاكر تعيين رؤساء المحكمة [٧٤].

٢– أجزاء الوثيقة

لقد اكتملت الأجزاء الرئيسية بكل وثيقة مقيدة بسجلات محكمة الضواحي من حيث ذكر أسماء المتصرفين والفعل القانوني الدال على موضوع التصرف والمتصرف فيه والتاريخ الزماني وأيضا الثمن في حالة البيع أو الأجرة ومدة الإجارة في عقود الإيجار، وإذا كانت المواد المقيدة بسجلات محاكم أخطاط القاهرة العثمانية – غالبا – بمذهب القاضي (لدى الحنفي ..... إلخ) أو بالمضمون مباشرة والتعريف بشهود التصرف، فقد اختلفت بدايات الوثائق المدونة بسجلات محكمة الضواحي، وافتتحت جلها بعبارة دعائية وهي "الحمد لله رب العالمين" أو "الحمد لله" تلاها التاريخ الذي قيدت فيه الوثيقة بالسجل ثم اسم الضاحية أو الناحية: "بناحية ...." أو "تنزيل من ناحية ...." أو "في تاريخه بناحية ..." أو العكس. أما عن أختام الوثيقة، فإنها – غالبا – ما تنتهي بعبارة دعائية وهي الحسبلة: " وحسبنا الله ونعم الوكيل" ثم شهادات الشهود بعد كلمة "شهوده" أو "شهود الحال"[٧٥].

الفهرس الموضوعي الموجز للمتكاملة الأرشيفية لمحكمة الضواحي:

محفظة الدشت رقم ١:

- **عدد ٢ وثيقة زواج: ص ٢١٠، ٢١٤**
- **عدد ١ وثيقة طلاق: ص ٢١٣**

- عدد ٢ وثيقة مراجعة زوجة: ص ٢١٢ – ٢١٣
- عدد ٢ وثيقة بيع: ص ٢١٤ – ٢١٥
- عدد ٤ وثيقة إيجار: ص ٢١٠ – ٢١٢، ٢١٨
- عدد ١ وثيقة قبض دين أو مال: ص ٢١٤
- عدد ١ وثيقة تصادق: ص ٢٠٨
- عدد ٦ دعاوى قضائية: ص ٢٠٧، ٢١٦ – ٢١٨
- عدد ١ وثيقة كشف على قتلى: ص ٢٠٩
- عدد ١ وثيقة إطلاق سراح سجناء: ص ٢١٢

– محفظة الدشت رقم ٥٢ :

- عدد ١ وثيقة زواج: ص ٤٢٤
- عدد ١ وثيقة خلع: ص ٤٢١
- عدد ٢وثيقة إقرار بدين: ص ٤٢٢، ٤٢٣ – ٤٢٤
- عدد ١ وثيقة قبض دين أو مال: ص ٤٢٢
- عدد ٢ دعاوى قضائية: ص ٤٢٣
- عدد ٢ إثبات أو اتصال أو تنفيذ أحكام قضائية: ص ٤٢١، ٤٢٢

– محفظة الدشت رقم ٥٣ :

- عدد ٤٠ وثيقة زواج: ص ٧٣٦ – ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤٢، ٧٤٤ – ٧٤٧، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٩، ٧٦١، ٧٦٦ –٧٦٧، ٧٧٠، ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٨١، ٧٩٣ – ٧٩٦، ٧٩٩ – ٨٠١، ٨٠٤، ٨٠٩، ٨١٣ – ٨١٤، ٨٢١
- عدد ٥ وثيقة خلع: ص ٧٣٥، ٧٣٩، ٨٠٠، ٨١٣، ٨٢٠

- عدد ٢ وثيقة مراجعة زوجة: ص ٧٧٧، ٧٩٤
- عدد ١ وثيقة مطالبة بنفقة: ص ٧٩٨
- عدد ١٧وثيقة بيع: ص ٧٣٧، ٧٤٧، ٧٤٩، ٧٥٣، ٧٦٩، ٧٧٢، ٧٨٨، ٧٩٣، ٧٩٦، ٧٩٨، ٨٠١ – ٨٠٣، ٨١٨ – ٨١٩
- عدد ١ وثيقة تقايل (رجوع عن) بيع: ص ٧٥٠
- عدد ١ وثيقة تسلم مبيع: ص ٧٦٨
- عدد ٥ وثيقة إيجار: ص ٧٣٩، ٧٩٢، ٨٠٨، ٨١٤ – ٨١٦
- عدد ٢ وثيقة تمليك: ص ٧٤٩، ٨١١
- عدد ٧ وثيقة قبض دين أو مال: ص ٧٣٤، ٧٥٩، ٧٦٤ – ٧٦٥، ٧٦٨، ٧٩٠، ٨١٥ – ٨١٦
- عدد ١٥وثيقة تصادق: ص ٧٤١، ٧٤٣ – ٧٤٥، ٧٦٤، ٧٧١، ٧٧٧، ٧٨١، ٧٨٨ – ٧٨٩، ٧٩٢، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨٢٠، ٨٢٤
- عدد ٢ وثيقة وقف: ص ٧٥٥ – ٧٥٨، ٧٦٢
- عدد ١ وثيقة مسح أرض وقف: ص ٧٧٣ – ٧٧٦
- عدد ٢ وثيقة إجازة تصرف بوقف: ص ٧٨٠، ٧٨٩
- عدد ٥ إقرارات: ص ٧٥٤، ٧٧٨، ٧٩١، ٧٩٧، ٨٠٤، ٨١٠
- عدد ٥ إشهادات: ص ٧٤١، ٧٥٢، ٧٥٩، ٨١٢
- عدد ١٨ دعاوى قضائية: ص ٧٥٥، ٧٦٣، ٧٧٠، ٧٧٧، ٧٨٨ – ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩٩، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٧، ٨٢٢ – ٨٢٤
- عدد ٥ إثبات تصرف أو واقعة: ص ٧٢١، ٧٧٢، ٧٤٨، ٧٨١، ٨٢١
- عدد ١ أوامر إدارية: ص ٧٦٠

– محفظة الدشت رقم ٧٤ :

- عدد ١ وثيقة وقف: ص ٥٦٩
- عدد ١ وثيقة تصديق على وقف: ص ٥٧٠
- عدد ١ وثيقة إذن بصرف مرتب بوقف: ص ٥٧٠

– محفظة الدشت رقم ١٤٦ : (السجل الكامل لمحكمة الضواحي):

- عدد ١٢٩ وثيقة زواج: ص ٣ – ٦، ٨، ١١ – ١٥، ٢٤ – ٢٨، ٣٤، ٣٩ – ٤١، ٤٨ – ٥٢،٤٩، ٥٥ – ٥٦، ٦١، ٦٧ – ٧٠، ٧٢ – ٧٦، ٧٨ – ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩٣ – ٩٤، ٩٩ – ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧ – ١١٠، ١١٢ – ١١٧، ١١٩ – ١٢٠، ١٢٢ – ١٢٤، ١٢٦ – ١٢٧ ، ١٢٩ – ١٣٠، ١٣٥، ١٣٨ – ١٤٠، ١٤٤، ١٤٦ –١٤٨، ١٥٠ – ١٥١، ١٥٣.
- عدد ٢٦ وثيقة طلاق أو خلع: ص ١٢، ٢٣، ٤٤، ٤٧ – ٤٨، ٥٣، ٦٢، ٨٤، ٨٩، ٩٥، ٩٨ –٩٩، ١٠٣، ١١٢، ١١٥ – ١١٩، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٤ – ١٣٥، ١٣٩ – ١٤٠، ١٤٤، ١٤٦ – ١٤٨، ١٥٠ – ١٥١، ١٥٣ – ١٥٤.
- عدد ٤ وثيقة مراجعة زوجة: ص ٧٧، ١٠٤، ١٠٨، ١٥١.
- عدد ١ وثيقة تقرير نفقة صغير: ص ٧٧.
- عدد ٦٠وثيقة بيع: ص ٢، ٨ – ١٠، ١٧، ٢٠ – ٢٥، ٢٨، ٣٠ – ٣٢، ٣٨، ٤١، ٥٤، ٥٩ –٦١، ٦٣، ٦٧ – ٦٨، ٧١، ٧٦، ٧٩، ٨٣، ٨٨، ٩٠، ٩٢ – ٩٥، ١٠٢، ١٠٥ – ١٠٦، ١١٣، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧ – ١٢٨، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٤ – ١٤٥، ١٤٩ – ١٥٠، ١٥٢ – ١٥٣.

- عدد ١٠وثيقة إيجار: ص ٧، ٣٩، ٤٧، ٦٨ – ٦٩، ٧٨، ١٠٢، ١٢١، ١٤٥ – ١٤٦.
- عدد ٣ وثيقة تمليك: ص ٢٥، ٩٥، ١١٢.
- عدد ١ وثيقة فرز وتجنيب: ص ٤٥.
- عدد ١٣ وثيقة قبض دين أو مال أو أنصبة شرعية: ص ١٧، ٢١، ٢٩، ٣٥، ٤٥، ٥١، ٥٥، ٦٣، ٨٠ – ٨١، ٨٧، ١٠٣، ١١٥.
- عدد ٢١ وثيقة تصادق: ص ١٩ – ٢٠، ٢٢ – ٢٣، ٤٦، ٤٩ – ٥٣، ٦٤، ٨٧، ١١٨،١٠٠، ١٢٤، ١٤٨ – ١٤٩، ١٥١.
- عدد ٥ وثيقة وقف: ص ١٨ – ١٩، ٣٤، ٤٠، ٥٧ – ٥٨، ١١٠ – ١١٢
- عدد ١ تعاقد: ص ٣٣
- عدد ١ وثيقة تنصيب وصي: ص ٩
- عدد ١ وثيقة عتق: ص ١٣٣
- عدد ١ وثيقة قرض: ص ١٥
- عدد ٧ إقرارات: ص ٣٠، ٦٢، ٩١، ١٣٤ – ١٣٥، ١٣٨، ١٤٤
- عدد ٨ إشهادات: ص ٤٢ – ٤٣، ٤٥، ٩٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٦، ١٣٠
- عدد ١٣ دعاوى قضائية: ص ٢٩، ٣٥، ٦١، ٦٥ – ٦٦، ٧٠، ٩٦ – ٩٧، ١٠١، ١١٧، ١٥٣
- عدد ١٢ إثبات تصرف أو واقعة: ص ٢، ١٦، ٣٢، ٣٦ – ٣٨، ٩٨، ١١٤، ١٢٨، ١٣١ – ١٣٢، ١٣٧، ١٤١
- عدد ٨ وثيقة تصديق على تصرفات سابقة: ص ١٦، ٣٣، ٤٤، ٦٤، ٨٢، ١٠٤، ١٤٧، ١٥٥

الخاتمة

لقد توصل البحث إلى حقائق مهمة وجديدة، مفادها أن محكمة الضواحي وجدت في مصر في العصر العثماني، وأنها مارست عملها كمؤسسة قضائية منذ أوائل ذلك العهد مع أهم محاكم العاصمة، وخضعت مثلها لإشراف قاضي القضاة، وأن محكمة الضواحي اختصت بالنظر في كافة أنواع الدعاوي القضائية، وقامت بتوثيق وتسجيل التصرفات والعقود المختلفة، كما كانت على اتصال دائم بالديوان العالي من جهة وأيضا بكافة محاكم أخطاط القاهرة من جهة أخرى. أيضا احتلت محكمة جزيرة الفيل مركز الصدارة بالنسبة لبقية محاكم الضواحي مثلها في ذلك مثل محكمة الباب العالي مع بقية محاكم العاصمة. واكتملت أهمية البحث بتقديم أول أداة بحث للمتكاملة، والمتمثلة في الفهرس الموضوعي الموجز للوثائق المدونة بها، ليكون عونا للباحث في الوصول إلى ما يريد بسهولة.

هوامش البحث

١ – سلوى علي ميلاد. الوثائق العثمانية – دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي. – الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠١ . – ص ١٤١ .

٢ – أنشأ والي مصر محمد علي باشا " المجلس الملكي العالي" في سنة ١٨٢٤ م، وجعل له اختصاصات إدارية وقضائية ومالية وعسكرية. أيضا أنشأ "مجلس جمعية الحقانية" في سنة ١٨٣٧ م لسن القوانين واللوائح، وقرر له حق التشريع، ثم تغير اسمه إلى "جمعية الحقانية"، بعدها تحول إلى "مجالس الأحكام" والتي أنشاها الخديو عباس سنة ١٨٤٩ م للنظر في القضايا الكبرى؛ بينما أحيلت القضايا الصغرى إلى المحاكم الشرعية بعد إلغاء محاكم الأخطاط الصغرى بالقاهرة – باستثناء بولاق ومصر القديمة اللتين استمرتا مع محكمة الباب العالي وخضعتا لإشرافها – بأمر محمد علي باشا الصادر في ٢٠ رمضان ١٢٥٣ هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٣٨ م؛ وقررت لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٢٨ ربيع الآخر ١٢٧٣ هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٨٥٦م إلزام وجود مضابط بالمحاكم إلى جانب السجلات القضائية، وكان قضاء المجالس يتركز في المحاكم الابتدائية والجزئية والاستئناف ومجلس الأحكام، ثم صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ م التي قررت إنشاء المحاكم الأهلية، ومعها بدأت مرحلة جديدة للقضاء المصري الحديث. لمزيد من التفاصيل – انظر: نفس المرجع. – ص ١٣٦، ٢٠٧ وما بهما من مصادر. عالية عبد الهادي محمد العطافي. وثائق المحاكم الأهلية في الفترة من ١٨٨٠ م إلى ١٩٢٢ م ودورها في خدمة القضاء (دراسة وثائقية أرشيفية) / إشراف محمود عباس حمودة. – القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، ٢٠٠٦ . – أطروحة (دكتوراه). لطيفة محمد سالم. تاريخ القضاء المصري الحديث. – القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١ . – ص ١٦، ١٩.

٣ – مصطفى علي أبو شعيشع. خدمات الأرشيف القومي. – مجلة عالم الكتاب. – العدد ٣١ (١٩٩٠) . – ص ١٦ .

٤ – دار الوثائق القومية. محكمة الضواحي (١٨٨٢ – ١٩٣٤ م).

٥ – سلوى ميلاد. المرجع السابق. – ص ١٣٦ .

٦ – لطيفة سالم. المرجع السابق. – ص ١٥ .

٧ – دار الوثائق القومية. محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٧٥٣ .

٨ – لمزيد من التفاصيل عن محاكم القاهرة في العهد العثماني – انظر: سلوى ميلاد. المرجع السابق. – ص ١٥١ وما بعدها. أما بخصوص محكمة سلطان شاه – انظر: إيمان محمد أبو سليم. الوحدة الأرشيفية لمحكمة سلطان شاه. – مجلة كلية الآداب – جامعة حلوان. – ع ٩ ، ١٠ (٢٠٠١). – ص ٣٨٧ – ٤٤٦.

٩ – عبد الحميد حامد سليمان. تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني. – القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥ . – ص ٣٠، ٩٢

١٠ – دار الوثائق القومية. محافظ الدشت. – محفظة رقم ١ . – ص ٢٠٩، محفظة رقم ١٤٦. – صفحة عنوان سجل محكمة الضواحي، محفظة رقم ١٤٨ . – ص ٣٠٨، محفظة رقم ٢٠٠ – ص ٦٦٠ .

١١ – محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ٣٦ (سجل محكمة الضواحي).

١٢ – محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٧٩١ .

١٣ – محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ١٠١ (بالسجل)

١٤ – سلوى ميلاد. المرجع السابق. – ص ١٧٤ وما بعدها.

١٥ – إن من أهم اختصاصات الشهود العدول هو كتابة العقود مستوفاة شروطها الشرعية، وعمل الشاهد يبدأ بتوجه المدعي أو المتصرف القانوني إلى المحكمة لإثبات دعواه أو تصرفه، فيدونه الشاهد بشكل دقيق في دفتره أو ما يعرف بـــ "دفتر شهود" ثم يقدمه إلى القاضي لإقراره وأخذ إذنه بتدوين التصرف في سجلات المحكمة مع تحرير حجج شرعية مثبتة لكافة أنواع التصرفات القانونية كالزواج والإجارة والبيع وغيرها. محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٧٤٤، ٧٥٤. عبد الرازق إبراهيم عيسى. تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ – ١٧٩٨). – القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨ . – ص ٣٠٤ – ٣٠٥ .

١٦ – محفظة الدشت رقم ٧٤. – ص ٥٦٩.

١٧ – نفس المحفظة. – ص ٧٥٤

١٨ – لم يكن من حق الشهود العدول التوجه إلى خارج المحكمة لتحمل الإشهاد إلا بإذن من رئيسها (نائبها الحنفي)، ومن لا يلزم بذلك يعزل من وظيفته. عبد الرازق عيسى. المرجع السابق. – ص ٣٠٥ .

١٩– محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٧٤٤ .

٢٠ – محفظة الدشت رقم ٧٤ . – ص ٥٧٠ .

٢١– محفظة الدشت رقم ٥٢ . – ص ٤٢١ .

٢٢ – محفظة الدشت رقم ٢٠٠ . – ص ٦٦٠ .

٢٣– محفظة الدشت رقم ٣٢٢ . – ص ١١٦، ٢١٦، ٣٣٨ .

٢٤ – محفظة الدشت رقم ٢٩١ . – ص ٥٦٢ .

٢٥ – جزيرة الفيل: أصلها مكان في وسط النيل غرب القاهرة غرقت فيه مركب كبيرة عرفت بالفيل وذلك أيام الدولة الفاطمية، فبرزت مكانه تلال رملية انحسرت عنها المياه، وظهرت هناك جزيرة سماها الناس "جزيرة الفيل" اتسعت رقعتها وزرعت فيها البساتين أيام الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب الذي وقف الجزيرة على مدرسته التي شيدها بالقرافة بجوار ضريح الإمام الشافعي. وظلت جزيرة الفيل محتفظة باسمها حتى العهد العثماني الذي عرفت فيه أيضا "بجزيرة الأفيلة" أو "الجزيرة". ومنذ أواخر القرن الثاني عشر الهجري (١٨م) تغير اسمها إلى "جزيرة الشيخ بدران"، لكنها احتفظت أيضا باسمها الأصلي، وظلت معروفة به حتى بعد سنة ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦ م ثم اختصر إلى "جزيرة بدران" وتبعت الزاوية الحمراء بشبرا، وبعدها انفصلت عنها في تأريع سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م، ثم خرجت منها ناحية أخرى في سنة ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤ م باسم "ضواحي مصر"، لكنها رجعت إليها سنة ١٩٠٢م وصارتا ناحية واحدة باسم "جزيرة بدران والضواحي"، وأصبحت القرى المجاورة للقاهرة من الجهة الشمالية تعرف باسم "ضواحي مصر"، وتبعت محافظة القليوبية. محفظة الدشت رقم ١ . – ص ٢٠٩، محفظة رقم ٥٢ . – ص ٤٢٢، محفظة رقم ٥٣ . – ص ٧٤١، محفظة رقم ١٤٦ . – سجل المحكمة. – ص ٢، ٢٦، ٦٠، ٩٩ ، محفظة رقم ٢٩١ . – ص ٥٦٢، محفظة رقم ٣٢٢ . – ص ١١٦، ٣٣٨. المقريزي، أحمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ / ١٤٠٩ م). المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية. – القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، (د.ت).– ج ٣ . – ص ١٨٥ – ١٨٦. عبد الحميد

سليمان. المرجع السابق. – ص ٢٧ – ٢٨. محمد رمزي. القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥.– القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤. – القسم ٢ . – ج ١. – ص ١٦.

٢٦ – بركة الحاج الشريف: قرية صغيرة بالضواحي شمال شرق القاهرة، اسمها الأصلي "جب عميرة" ويقال لها "بركة الجب" اتخذت متنزها للخلفاء الفاطميين والسلاطين الأيوبيين ومن بعدهم من الملوك والحكام، واشتهرت القرية باسم "بركة الحجاج" أو "بركة الحج" أو "بركة الحاج" أو "بركة الحاج الشريف" لنزول الحجاج بها عند مسيرهم من القاهرة إلى بلاد الحجاز ذهابا وإيابا، وكانت القرية أولى محطات محمل الحج الشريف، ووردت باسم "بركة الحاج" في تأريع سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م ثم اختصر منذ سنة ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥ م إلى "البركة" وهو اسمها الحالي باعتبارها ناحية قديمة تتبع مركز شبين القناطر بالقليوبية. محفظة الدشت رقم ١ . – ص ٢١٦، محفظة رقم ٥٣ . – ص ٧٤٨، ٨١٠، محفظة رقم ١٤٦. – سجل محكمة الضواحي. ص ٣٦، ٤٢، ٤٥، ١٢٠ – ١٢٢. المقريزي. المصدر السابق. – ج ٣ . – ١٦٣ . محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ٣١ .

٢٧ – المرج: قرية قديمة بشبين القناطر بالقليوبية، اسمها الأصلي "مرج مخلف" من كفور عين شمس بالشرقية، ثم تغير إلى "مرج التركمان"، واختصر في العهد العثماني إلى "المرج" وبه وردت في دليل سنة ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩ م كإحدى توابع ناحية "بركة الحج" بالضواحي وأيضا في تأريع ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م وهو اسمها الحالي. محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ٨٦ . محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ٣٤ .

٢٨ – الزيات: قرية قديمة كانت تابعة للمرج بالضواحي ثم فصلت عنها في تربيع سنة ٩٣٣ هـ / ١٥٢٧ م باسم "القلج" نسبة إلى الشيخ قلج الرومي الأدهمي (ت ٨٩١ هـ / ١٤٨٥ م) شيخ زاوية السلطان قايتباي بالمرج والزيات، وبعدها بقليل أطلق عليها اسمها القديم وهو "الزيات" – الواردة به في الوثائق، ووردت باسم "القلج والزيات" في تأريع سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م، ثم قيد بزمامها باسم "القلج" في مساحة سنة ١٢٧٥ هـ / ١٨٦٠ م وهو اسمها الحالي باعتبارها قرية حديثة بمركز شبين القناطر بالقليوبية. محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٧٩٦ – ٧٩٧، محفظة رقم ٧٤ . – ص ٥٦٨ . محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ٣٩ .

٢٩ – شبرا الخيمة: قرية قديمة بضواحي مصر، اسمها الأصلي "شبرو"، المحرف إلى "سيروا" أو "سبره"، واسمها العربي "شبرا رحمة"، وهي المعروفة أيضا ب "شبرا" و"شبره" و"شبرا دمنهور" لمجاورتها لقرية "دمنهور شبرا"، ثم أطلق عليها "شبرا الخيمة" المحرف أحيانا إلى "شبرى الخيمة" وهي "شبرى الشهيد" من ضواحي القاهرة وأطلق عليها أيضا "شبرا المكاسه" لإقامة خيمة المكس فيها، لكنها اشتهرت باسم "شبرا الخيمة" وهو اسمها الحالي وتعرف عند سكان القاهرة باسم "شبرا البلد" . محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ٧٢ (بالسجل). محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ١٢ – ١٣.

٣٠ – الزاوية الحمراء: قرية قديمة من ضواحي مصر اشتهرت باسم "ياق"، وفيما بعد أطلق عليها "كوم الريش"، وكانت من أجمل المنتزهات خارج القاهرة، لكنها تخربت منذ سنة ٨٠٦ هـ / ١٤٠٠ م، وتغيرت معالمها ثم جددها الأشرف قايتباي في سنة ٨٩٠ هـ / ١٤٨٤ م، وأنشأ بها زاوية دهنت جدرانها الخارجية باللون الأحمر، فعرفت القرية بالزاوية الحمراء واختفى اسمها القديم وهو "كوم الريش"، واحتفظت باسم "الزاوية الحمراء" على مر العصور، ووردت به في تربيع سنة ٩٣٣ هـ / ١٥٢٦ م وفي تأريع سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م وهو اسمها الحالي. محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ١١.

٣١ – دمنهور شبرا: قرية قديمة من ضواحي مصر، عرفت باسم "دمنهور" على مر العصور، ونظرا لمجاورتها لناحية "شبرا الشهيد" (شبرا الخيمة) لذا أطلق عليها أحيانا بـ "دمنهور الشهيد" وأيضا بـ "دمنهور شبرى"، وهو اسمها الذي عرفت به في العصر العثماني كما وردت به في تأريع سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م وهو اسمها الحالي. محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ٧٠ (بالسجل). محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ١٢ .

٣٢ – بلقس: قرية قديمة من ضواحي القاهرة عرفت منذ أيام الدولة الفاطمية بـ "بلقس الأشراف"، لأن أراضيها الزراعية كانت وقفا على الأشراف فنسبت إليهم ثم حذف المضاف إليه من اسمها في العهد العثماني فاشتهرت بـ "بلقس" بالسين أو "بلقص" بالصاد، والقرية تتبع حاليا مركز قليوب بمحافظة القليوبية وما زالت تحتفظ باسمها الأصلي "بلقس". محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٨٠٩، محفظة رقم ١٤٦. – ص ٥٢، ٩٣، ١١٩، ١٤٧ (بالسجل). محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ٥٥.

٣٣ – الأميرية: قرية قديمة من ضواحي القاهرة ظلت محتفظة باسمها هذا على مر العصور لكنه حرف أحيانا إلى "الأميرية" . محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ١١.

٣٤ – الوايلي: قرية قديمة من ضواحي القاهرة كانت تعرف بـــ "بني وائل" وأيضا "الوايلية"، وتبعت ناحية "منية السرج" ثم فصلت عنها في تأريع سنة ١٢٢٨ هـــ / ١٨١٣ م، ثم انقسمت إلى ناحيتين في سنة ١٢٥٩ هـــ / ١٨٤٣ م، ثم تميزت الأصلية منهما بالكبرى والمستجدة بالصغرى. نفس المرجع. – ج ١ . – ص ١٦.

٣٥ – المطرية: قرية قديمة من ضواحي القاهرة ظلت محتفظة باسمها على مر العصور. لكنها عرفت أحيانا بـــ "منية مطر" ويقال لها "المطرية"، وكانت في العصر العثماني تسمى "المطرية" أو "نادر المطرية". نفس المرجع. – ج ١ . – ص ١١ . محفظة الدشت رقم ٥٣. – ص ٨٢٠، محفظة رقم ١٤٦ . – ص ١٤ (بالسجل).

٣٦ – الخصوص عين شمس: وهو الاسم الأصلي لقرية قديمة من ضواحي القاهرة، سميت به لمجاورتها لمدينة عين شمس، وعرفت به في العصر العثماني لكنه اختصر أحيانا إلى "الخصوص" وهو الواردة به في تأريع سنة ١٢٢٨ هـــ / ١٨١٣ م وصار اسمها الحالي حيث تتبع مركز شبين القناطر بالقليوبية. محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٧٦٦، محفظة رقم ١٤٦ . – ص ٨٢، ٩٤ (بالسجل). محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ٣٣.

٣٧ – منية نما: قرية قديمة بمركز قليوب بمحافظة القليوبية كانت تعرف باسم "منية منا" من ضواحي القاهرة والذي حرف أحيانا إلى "منية نمى"، ثم تغير المقطع "منية" إلى "ميت"، ووردت "ميت نما" في تأريع سنة ١٢٢٨ هـــ / ١٨١٣ م وهو اسمها الحالي. محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ٥٨.

٣٨ – منية صرد (سرد): قرية قديمة من ضواحي القاهرة، اسمها الأصلي "منية صرد" ظلت محتفظة به حتى في العهد العثماني ثم خفف إلى "مسطرد" وهو اسمها الحالي والواردة به في تأريع سنة ١٢٢٨ هـــ / ١٨١٣ م. نفس المرجع. – ج ١ . – ص ١٤. محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ١٢ – ١٤ (بالسجل).

٣٩ – قبة الغوري: قرية حديثة من ضواحي القاهرة كانت تتبع ناحية المطرية، وتميزت بوجود قبة فخمة فيها أنشأها هناك الأمير المملوكي يشبك الدوادار في سنة ٨٨٢ هـــ / ١٤٧٦ م ليزل

فيها عند تنزهه خارج القاهرة، ثم اتخذها السلطان الغوري مقعدًا يتزل فيه للتنزه فعرفت باسم "قبة الغوري"، كما أطلق عليها أيضا "قبة العزب" نسبة إلى الطائفة العسكرية التي سكنتها والمعينة لحراسة القلاع، ثم انفصلت القرية عن المطرية في تأريع سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣م، وصارت قائمة بذاتها تحت اسم "القبة". محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ٢٢، ٩٧ – ٩٨ (بالسجل). محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ١٥ .

٤٠ – منية حلفا: وهو الاسم الأصلي لقرية قديمة من ضواحي القاهرة، والذي ظلت معروفة به على مر العصور، ثم حرفت "منية" إلى "ميت" فصارت "ميت حلفة" وهو اسمها الحالي الواردة به في تأريع سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م. محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ٤٨ (بالسجل). محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ٥٨.

٤١ – كوم السمن: قرية قديمة من ضواحي القاهرة أضيفت إلى "الخزانية" في تأريع سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م وصارتا ناحية واحدة باسم "الخزانية وكوم السمن" ثم انفصلا منذ أوائل القرن العشرين وبذا عادت "كوم السمن" قرية قائمة بذاتها. محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ٩٨ (بالسجل). محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ٣٧.

٤٢ – بهتيت: وهو الاسم الأصلي لقرية قديمة من ضواحي القاهرة عرفت ب "بهتين" في العصر المملوكي والذي حرف إلى "بهتيت" ثم تحول إلى "بهتيم" في العهد العثماني، وظل اسمها حتى الآن. محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ١٢ .

٤٣ – كوم الهوى: قرية قديمة بمركز شبين القناطر بالقليوبية، اسمها القديم "مجيحه" ثم عرفت بـ"كفر بلقس" وبعدها سميت "كوم الهوى" وهو الواردة به في تأريع سنة ٩٣٣ ه / ١٥٢٦ م ثم تغير في تأريع سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م إلى "الجعافرة" بناء على طلب سكانها من عرب الجعافرة، وهو اسمها الحالي. نفس المرجع. ج ١ . – ص ٣٢ . محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٨٢٠ .

٤٤ – منرطاي: قرية قديمة من ضواحي القاهرة، اسمها الأصلي: "منية طي" نسبة إلى قبيلة بني طي ثم حرف اسمها في العهد العثماني إلى "منرطاي" وذكرت به في الوثائق، ثم اختصر إلى "منطي" في تأريع سنة ١٢٢٨ هـ / ١٨١٣ م وهو اسمها الحالي. محفظة الدشت رقم ٥٣.– ص ٧٤٦ . محمد رمزي. المرجع السابق. – ج ١ . – ص ٣٧ .

٤٥ – حسن علي حسن الحلوة. الدبلوماتيقا. – مجلة كلية الآداب – جامعة القاهرة. – (مايو، ديسمبر ١٩٦٩). – ص ٢٠١، ٢٠٥. مجدي جرجس. منهج الدراسات الوثائقية. – مجلة الروزنامه. – ع ٢ (٢٠٠٤) . – ص ٢٤٩.

٤٦ – مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. – ط ٣ . – جزءان. – القاهرة: شركة الإعلانات الشرقية، ١٩٨٥. – ج ١ . – ص ٥٥٥ . – مادة: الضاحية.

٤٧ – أندريه ريمون. المدن العربية الكبرى في العصر العثماني / ترجمة لطيف فرج. – القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٠ . – ص ١٤١ وما بعدها.

٤٨ – محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ١٥، ٢١، ٤٠ وغيرها (بالسجل).

٤٩ – محفظة الدشت رقم ٢٠٠ . – ص ٦٦٠ .

٥٠ – راجع حاشية ٢ بالبحث.

٥١ – لمزيد من التفصيل حول العلاقة بين الديوان العالي ومحاكم الثغور – انظر: عبد الحميد سليمان. المرجع السابق. – ص ٩٠ .

٥٢ – محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٧٦٠ – ٧٦١ .

٥٣ – محفظة الدشت رقم ٢٠٠ . – ص ٦٦٠ .

٥٤ – محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٧٧٣ .

٥٥ – انظر على سبيل المثال: محفظة الدشت رقم ١ . – ص ٢١١، محفظة رقم ٥٢ . – ص ٤٢٣، محفظة رقم ٥٣ . – ص ٧٤٠، محفظة رقم ١٤٦ . – ص ١٠٦، ١١٩ (بالسجل).

٥٦ – لمزيد من التفصيل حول اختصاصات محاكم الثغور والأقاليم – انظر: عبد الحميد سليمان. المرجع السابق. – ص ٩٤ .

٥٧ – محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٨٠٤، محفظة رقم ١٤٦ . – سجل المحكمة. – ص ٩، ٣٢، ٤٦، ١٣٧.

٥٨ – لمزيد من التفصيل حول محكمتي القسمة العسكرية والقسمة العربية – انظر: حسن خليل. سجلات محكمة القسمة العربية (٩٦٨ هـ / ١٥٦٠ م – ١٢٩٨ هـ / ١٨٨٠ م) دراسة أرشيفية دبلوماتية / إشراف: عبد اللطيف إبراهيم. – القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٧ . – أطروحة (ماجستير).

٥٩ – محفظة الدشت رقم ١ . – ص ٢٠٩ .

٦٠ – لمزيد من التفصيل حول علاقة محكمة الباب العالي بالطب الشرعي – انظر: سلوى ميلاد. المرجع السابق. – ص ١٩٩ – ٢٠٠ .

٦١ – إيمان أبو سليم. المرجع السابق. – ص ٣٨٧ – ٣٨٨ .

٦٢ – انظر على سبيل المثال: محفظة الدشت رقم ١ . – ص ٢٠٨ – ٢١٣، محفظة رقم ٥٣ . – ص ٧٤٠، محفظة رقم ١٤٦ . – ص ٩٤ (بالسجل).

٦٣ – انظر على سبيل المثال: محفظة الدشت رقم ٥٢ . – ص ٤٢١ – ٤٢٤، محفظة رقم ٥٣ . – ص ٧٤٣ – ٧٤٦، محفظة رقم ١٤٦ . – ص ٧٣ – ٧٨ (بالسجل).

٦٤ – محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ٣، ٤٤ – ٤٦ (بالسجل) * – بيان الرموز المستخدمة: ج.م.ع = جمهورية مصر العربية، د.و = دور وثائق، د.و.أ = دار الوثائق القومية، م.د = محافظ الدشت.

٦٥ – انظر على سبيل المثال: محفظة الدشت رقم ١ . – ص ٢٠٧ – ٢١٨، محفظة رقم ٥٣. – ص ٧٣٦ – ٧٤٧، محفظة رقم ٧٤. – ص ٥٦٩ – ٥٧٠، محفظة رقم ١٤٦ . – ص ٥، ٩ – ١٢، ٢٩، ٣٤ (بالسجل).

٦٦ – محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٧٩٩، ٨٢٣.

٦٧ – انظر على سبيل المثال: محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ٢، ١٥، ٢٤، ٣٩، ٩٤، ٩٦، ٩٨ (بالسجل).

٦٨ – انظر على سبيل المثال: نفس المحفظة. – ص ٣١، ٣٣، ٣٨ – ٣٩، ٥١ – ٥٣، ١٠٦ – ١٠٧، ١٠٩، ١٤١ – ١٤٢ (بالسجل).

٦٩ – سلوى ميلاد. المرجع السابق. – ص ٢٩٤ وما بعدها.

٧٠ – محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ٦٠، ٧٢، ١٠٩ (بالسجل).

٧١ – نفس المحفظة. – ص ١٠٩ (بالسجل).

٧٢ – محفظة الدشت رقم ١ . – ص ٢٠٩.

٧٣ – محفظة الدشت رقم ٥٢ . – ص ٤٢٤ .

٧٤ – محفظة الدشت رقم ١٤٦ . – ص ٧٢ (بالسجل).

٧٥ – انظر على سبيل المثال: محفظة الدشت رقم ٥٣ . – ص ٤٢٢ – ٤٢٣، محفظة رقم ١٤٦ . – ص ٥٠، ٧٢ – ٨٢ (بالسجل).